الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

20 **ربيع الأخر** 1436 –9 **فبراير** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
حقوق الإنسان فى العالم	15

أكدت لـ"سبق" أن العام المنصرم أعلى نسبة من القضايا الواردة "النهاري": الاستيلاء على راتب الزوجة وتهديدها بالزواج عليها عنف أسري

المصدر: جريدة سبق الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
http://sabq.org/Icygde

عبير الرجباني- سبق- الرياض:
كشفت مديرة القسم النسوي بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة "الدكتورة جواهر النهاري" لـ"سبق"؛ أن سجل فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة في العام المنصرم كأعلى نسبة من القضايا الواردة ما يتصل بحق الحماية من العنف الأسري؛ حيث بلغت 45 شكوى، من أصل 77 شكوى وردت للفرع بشطريه الرجالي والنسائي..
وأضافت "النهاري" أنه في عام 1433هـ، سجلنا 50 شكوى حالة عنف، بينما إحصاءاتنا لعام 1434هـ بلغت 77شكوى، وعملنا على إحصائية شاملة لحالات العنف الأسري، وما يقع على المرأة، وكذلك الموجه ضد الطفولة، وعكفت الهيئة على دراسة تتعلق بالعنف الأسري وسبل مواجهته ..
وبينت أن هناك أنواعاً أخرى من العنف؛ كالعنف اللفظي، ومثاله: الاحتقار والازدراء، والإهانات داخل الحياة الزوجية، وكذلك العنف الاجتماعي مثل حرمان الزوجة من زيارة أهلها فترة طويلة، إن لم يكن بالكلية، والعنف الاقتصادي؛ مثل قيام بعض الأزواج بالاستيلاء على راتب الزوجة العاملة عنوة وبدون وجه حق، وكذلك العنف النفسي، أو ما يسمى بـ"القاتل الصامت".
وأشارت مديرة القسم النسوي بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة إلى أنه لا يخفى أن نظام الحماية من الإيذاء واللوائح التنفيذية لهذا النظام صارم وعالج ولا يزال يعالج، إلا أن غياب التنسيق المطلق بين الأجهزة المختصة بالمعالجة يسبب نوعاً من الخلل، كذلك غياب الوعي لدى شريحة كبيرة من الناس في إدراكهم لحقوقهم في حال ممارسة العنف ضدهم يكون سبباً في عدم مطالبتهم بحقهم في الحماية من الإيذاء.
ونوهت في ختام حديثها لـ"سبق" إلى أن دور فرع الهيئة بمنطقة مكة المكرمة لا يقتصر على البحث عن حالات العنف فقط، بل يمتد لمتابعة الأجهزة المختصة بشأن تأمين الحماية من الإيذاء للمعنف أو المعنفة، ومدى تفاعل الأجهزة مع هذه الحالات.

قبول 26 في المرحلة الأولى.. الشدي :
إعداد مدربين وطنيين في حقوق الانسان

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1020196

الرياض- أسمهان الغامدي
تنظم هيئة حقوق الانسان غداً الثلاثاء بمدينة الدمام المرحلة الثانية من برنامج تدريب مدربين في مجال حقوق الانسان.
وقال الدكتور ابراهيم الشدي عضو مجلس هيئة حقوق الانسان والمتحدث الرسمي لها: ان هذا البرنامج أحد البرامج المهمة الذي تضمنته مذكرة التفاهم التي وقعتها هيئة حقوق الإنسان مع المفوضية السامية لحقوق الانسان في جنيف، وذلك حرصا من الهيئة على اعداد مدربين وطنيين في مجالات حقوق الانسان المختلفة مما سيسهم في رفع قدرات منسوبي الجهات الحكومية والاهلية في مجال تعزيز ثقافة حقوق الانسان.
وذكر الدكتور الشدي انه تم قبول 26 متدرباً ممن حضروا المرحلة الاولى من هذا التدريب الذي نظم الشهر الماضي لمدة اسبوع لأكثر من 50 متدرباً، ويتضمن البرنامج عدداً من الجوانب المهمة التي تضمن قدرة المتدربين على التدريب بعد استكمال هذا البرنامج بمرحلتيه حيث سيتم خلال هذه المرحلة إعطاء المتدربين معلومات حول التدريب الحقوقي، وعمل تطبيقات على التدريب للتأكد من إمكاناتهم التدريبية. وسيمنح من اجتاز هذا البرنامج شهادة مدرب حقوقي معتمد من الأمم المتحدة،وسيقوم بالتدريب في هذه المرحلة عدد من خبراء الأمم المتحدة، وخبيران معتمدان لدى الأمم المتحدة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

عضوة "شورى" تطالب بإنشاء دُور لرعاية مرضى السرطان

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
دعت عضوة مجلس الشورى وكبيرة علماء أبحاث السرطان في مستشفى الملك فيصل التخصصي الدكتورة خولة الكريع إلى إنشاء دُور متخصصة لرعاية مرضى السرطان، الذين يعاودهم مرض السرطان، وينتشر بعد إنهائهم دورات مؤلمة من العلاج الكيماوي، وأحياناً الإشعاع وجراحات معقّدة، مشيرة إلى أن مرض السرطان يعدّ من أكبر المشكلات الصحية التي تواجه العالم، إلا أن مكافحته ليست عسيرة، وخصوصاً في ظل ما تشهده الساحة العالمية من تطورات هائلة عن السرطان، والتنبؤ بحدوثه، واستحداث عدد من الأدوية الجديدة المتطورة التي أسهمت في زيادة نسبة الشفاء منه.
وأوضحت الكريع عبر بيان صحافي (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن الهدف من هذه الدُور تقديم رعاية شاملة تختلف عما تقوم به المستشفيات، إذ تتميز بتوفير بيئة هادئة للمرضى يتلقون خلالها رعاية طبية، ومسكنات لآلام السرطان الحادة التي يعانونها في المراحل الأخيرة، كما يتلقون رعاية نفسية ودينية، فتكون الأيام الأخيرة التي يقضونها يكتنفها شعور إنساني عالٍ.
وقالت: «من المعروف أنه ليس كل من يمتحنه الله بالإصابة بالسرطان ينتصر في معركته ضد هذا المرض الشرس، على رغم كل الإمكانات العلاجية والدوائية، ومع وجود المراكز الصحية العالمية الكبرى فإن الفشل أمر محتمل، وإن كانت نسبته تتضاءل سنوياً بفضل الله ثم المجهودات العلمية الدولية».
وأضافت: «إن العالم يحتفل في الرابع من شهر شباط (فبراير) الجاري من كل عام باليوم العالمي للسرطان، وهي تظاهرة عالمية تهدف ليوحّد سكان العالم جهودهم في مكافحة السرطان عبر رفع الوعي العالمي بمخاطره وأهمية الوقاية والكشف المبكّر للمرض والعلاج».
ولفتت إلى أن هذه التظاهرة السنوية التي ينظمها الاتحاد الدولي لمكافحة السرطان أخذت شعاراً لهذا العام (ليس بعيداً عنا)، وهو شعار إيجابي ركز على محاور رئيسة للإعلان عنها ودفع المجتمعات الدولية لتبنّيها، ومنها اختيار أسلوب حياة صحي، وإيصال الكشف المبكر لعامة الناس، والحصول على العلاج للجميع، والاهتمام بنوعية حياة مرضى السرطان.
وشددت على ضرورة توعية أفراد الأسر الذين امتحنهم الله بإصابة فرد من عائلتهم بسرطان في حالة متأخرة، مشيرة إلى أن عدداً من المرضى يئس من الطب، ولجأ إلى الخلطات الشعبية ووصفات الجاهلين، فتفاقمت حاله، وازدادت سوءاً، أو لقي حتفه، بسبب عدم الوعي واستغلال الجهلة لحاله النفسية، وما يعانيه من يأس وخوف.
وبينت أن عدداً من الأسر اعتقدت أنه من الوعي الاستمرار في ترك مريضهم في غرفة المستشفى، على رغم إدراكهم بتفاقم الحالة، ظناً منهم أن هذا أفضل لمريضهم وكلا الطرفين يبتعد عن الصواب في توافر حياة نوعية جيدة لهذه الفئة، موضحة أن من اختلط بهذه النوعية من المرضى يعلم أنهم يعانون من زخم مشاعر إنسانية كثيرة ومعقدة، ويحتاجون أن يقضوا أيامهم الأخيرة بسلام مُحاطين بحب أسرهم ورعايتهم بعيداً عن الألم واليأس والخوف.

المحاكم السعودية تتلقى 39 قضية ضد جهات حكومية... غالبيتها في "مكة"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م

اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب
تلقت المحاكم السعودية خلال الربع الأول من العام الحالي 39 قضية ضد جهات حكومية، فيما استقبلت خلال العام الماضي 102 قضية، بحسب إحصاءات وزارة العدل. وعلى رغم عدم نشر إحصاءات عن القضايا التي رفعتها جهات حكومية ضد مواطنين أو مقيمين أو كيانات، إلا أن قانونيين أكدوا لـ «الحياة» أن هذه القضايا تفوق ما يرفع ضد الجهات الحكومية.
وكشف إحصاء صادر عن وزارة العدل، أن مكة المكرمة حلت في المركز الأول في عدد القضايا المرفوعة ضد جهات حكومية، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، بواقع 13 قضية، تلتها منطقتا الرياض والشرقية ، بواقع 12 قضية لكل منهما، ثم القصيم بقضيتين. فيما أوضح إحصاء وزارة العدل عن 1435هـ، أن الرياض ومكة المكرمة احتلتا الصدارة في عدد القضايا المرفوعة ضد الجهات الحكومية، بواقع 36 قضية لكل منهما، وكان نصيب المنطقة الشرقية 21 قضية، وثماني في القصيم، وواحدة في المدينة المنورة. فيما كشف محامون ومستشارون قانونيون أن القضايا المرفوعة ضد جهات حكومية يعتبر «أقل من القضايا التي ترفعها الجهات الحكومية ضد متطاولين عليها، أو على اختلاف معهم».
وقال القانوني محمد العسيري لـ «الحياة»: «إن دعاوى الجهات الحكومية ضد خصومها قد يصل إلى ضعف عدد القضايا المرفوعة ضدها»، لافتاً إلى أن أبرز هذه القضايا «التطاول على المسؤولين»، مشيراً إلى أن الأحكام ضد المُدانين في هذه القضايا «تراوح بين السجن مدة عام واحد وخمسة أعوام، بحسب تفاصيل القضية».
وكان شبان في المنطقة الشرقية، قاموا بالتطاول على الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر السابق الشيخ عبداللطيف آل الشيخ، من خلال تعليق عبارات تهنئة وتبريك على مركباتهم بإعفائه، فيما سجلت مناطق سعودية أخرى مظاهر احتفالية بالحدث ذاته، تصدت لها الأجهزة الحكومية. فيما أكد آل الشيخ أنه لن يقاضي من تطاولوا عليه.
وأضاف العسيري: «التطاول لا يكون بالملاسنة أو التشابك بالأيدي وغيرها، وإنما في عدم احترام القوانين والتعليمات أحياناً، والتمرد في الدائرة الحكومية»، لافتاً إلى أن هذه الشكاوى «تحال إلى القضاء، وتصنف على أنها قضايا في الحقين العام والخاص». وذكر أن «التقدم بشكوى ضد جهات حكومية غالباً ما يكون ضمن الاعتراض على قوانين العمل، أو الاتهام المتبادل بين الطرفين، إضافة إلى عدم الحصول على الدرجات المستحقة للترقية، أو الاستثناء من المزايا التي يمنحها مدير الدائرة، وغيرها من القضايا الدقيقة المتعلقة في بيئة العمل التي تعود صلاحيتها للمدير المباشر، وليس للوزارة التي تتبع لها الدائرة».
بدوره، أكد المستشار القانوني سالم المحيميد، أن «القضايا المرفوعة من جهات حكومية ضد عاملين فيها تفوق الأعداد السابقة، وأبرزها ما يحدث من تطاول أو إساءة لرئيس تم إعفاؤه على سبيل المثال، أو تقاعد أو غيرها».
وقال لـ «الحياة»: «إن قضايا التطاول على المسؤولين موجودة ومتنوعة، ويوجد بها حقان: عام وخاص، والأول يكون بحسب التطاول، إذا كان مساساً في السمعة أو ما شابه ذلك، قد تصل عقوبته إلى السجن لأكثر من خمسة أعوام. وفي حال إثبات عدم التفوه بكلمات بذيئة أو تطاول غير مقصود يكون الحكم أقل. أما في حال التطاول على مسؤول بشكل مباشر، على غرار التطاول على رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر السابق، والاحتفال بإعفائه فيختلف حكمه، فمن بادر في تعليق عبارات تبريك وتهنئة تكون عقوبته أقل من الذين احتفلوا بشكل علني، وقدموا المشروبات المجانية، وغيرها من مظاهر أعلن عنها».

إثبات براءة ذمة لـ44 مواطناً

الدمام - فاطمة آل دبيس
أثبتت المحاكم العامة خلال العام الماضي، براءة ذمة 44 مواطناً من الحقوق والالتزامات التي كانت تثقله، بعد أن قرر صاحب الحق مسامحته عما عليه من دين.
وقال المحامي المستشار القانوني خالد البابطين لـ «الحياة»: «إن دعاوى إثبات براءة الذمة نشأت بعد تطور القضاء، وكان المعمول به سابقاً عدم قبول الدعاوى إلا عند ثبوت مصلحة حقيقية لدى مقدم الدعوى. إلا أنه بعد تطور القضاء أصبحت المحاكم تنظر في قضايا المصالح المحتملة، ومنها قضايا إثبات براءة الذمة. ويقدمها من يخشى مطالبته بحق بعد إعفائه عنه». وأوضح البابطين أن «مقدم دعاوى إثبات براءة الذمة هو غالباً شخص عليه التزام وحق لآخر. ويعلم الجميع بوجود هذا الحق أو الدين في رقبته على الشخص الذي أعفاه منه سراً، من دون معرفة أحد ممن علموا سابقاً بوجود هذا الدين، فيتجه المدين ومن عليه الحق للمحكمة لإثبات براءة ذمته، وإسقاط صاحب الحق حقه منعاً لمطالبته به بعد مسامحته، وكذلك لمنع تعرض أقربائه وأفراد أسرته للمطالبة بعد موته».

انتقدت تقريرها السنوي وأكدت أن معلوماته لا يعتمد عليها في رقابة الأداء والتحقق من الأهداف

تعليمية الشورى تطالب "المالية" بدعم "التعليم" لضم الوحدات الصحية لـ"الصحة"

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1020184

الرياض عبدالسلام محمد البلوي

انتقدت لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشورى التقرير السنوي الأخير لوزارة التعليم للعام المالي 341435 وأكدت انه يعاني من التضخم والكم الهائل من البيانات والمعلومات العامة التي لا يمكن الاعتماد عليها في تحديد مدى تحقق الأهداف والانجازات، وتحتاج إلى معالجة إحصائية لتحويلها إلى بيانات كمية ومؤشرات للأداء واضحة ومحددة ليتم في ضوئها إجراء المقارنات مع الأعوام السابقة للتعرف على مدى الإنجاز في عام التقرير.

وشددت اللجنة على إعداد التقارير بطريقة يمكن من خلالها تقييم المنجز وإيجاد صورة واضحة تتيح لمتخذي القرار الرقابة على الأداء وتطبيق خطط التطوير، والتعرف على الصورة الكلية للنظام التربوي والتعليمي في وزارة التعليم، وأوضحت اللجنة أنها استعرضت مع مسؤولي الوزارة في اجتماعها بهم للأخذ بذلك في التقارير المقبلة.

توصية بإعادة النظر في مناهج اللغة العربية الجديدة في التعليم العام وتعزيز قيمتها وحمايتها

وأوصت تعليمية الشورى بدعم وزارة المالية والجهات ذات العلاقة لوزارة التعليم لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الخاص بضم وحدات الصحة المدرسية لوزارة الصحة والتنظيمات المتعلقة بذلك الصادر في 19 محرم 1434 ، حيث سيكون تقديم خدمات الصحة المدرسية من خلال أجهزة وزارة الصحة المستشفيات والمراكز وسيبقى بوزارة التعليم وحدة إدارية " الشؤون الصحية المدرسية" لتتولى التنسيق وتسهيل تنفيذ نشاط الصحة المدرسية في المدارس.

وطالبت لجنة التعليم في تقريرها الذي سيناقشه الشورى يوم غدٍ الثلاثاء، بإعادة النظر في مناهج اللغة العربية الجديدة في جميع مراحل التعليم العام، وتعزيز قيمة اللغة العربية لدى المتعلمين وهي توصية مؤجلة للعضو وفاء طيبة من تقرير سابق ورصدت اللجنة تقدما ملموسا في مسعى الوزارة في تطوير برامج اللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم وتعزيزها بالمعارف والمهارات المطلوبة، إلا أن مناهج اللغة العربية الجديدة لم تحظ بهذا الاهتمام باللغة الأم، ومكون ثقافة وهوية المجتمع الأساس، ولاحظت اللجنة ضعف بعض الجوانب المهمة مثل الإعراب، والنصوص الشعرية القديمة والحديثة والنقد والبلاغة وانعكس الضعف على الطالب، وهو ضعف ملموس من الجميع.

وترى لجنة التعليم أن التداخل الثقافي الكبير الذي يتعرض له المجتمع السعودي يجب أن يقابل بتحصين وحماية اللغة العربية وتعليمها وتعزيز قيمتها في نظر الطلاب والطالبات.

بالقوة الجبرية وخلال 5 أيام ..

• "العدل" تعيد حقوق محام من رجل أعمال ماطل في دفع30 مليون ريال

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1020187

الرياض – مبارك العكاش

أنهت محكمة التنفيذ بالرياض مماطلة رجل أعمال تملص من دفع قيمة أتعاب محاميه البالغة 30 مليون ريال, حيث أصدرت المحكمة قراراً بإلزام المنفذ ضده بدفع المبلغ الذي عليه في مدة أقصاها خمسة أيام, إلى أن أقرّ المنفذ ضده بتسديد المبلغ الذي عليه قبل البدء في تنفيذ عقوبات نظام التنفيذ الصارمة بحقه.

واستند قاضي التنفيذ في قراره إلى المادة السادسة والأربعين من نظام التنفيذ التي نصت على أنه إذا لم ينفذ المدين، أو لم يفصح عن أموال تكفي للوفاء بالدين خلال خمسة أيام من تاريخ إبلاغه بأمر التنفيذ، أو من تاريخ نشره بإحدى الصحف إذا تعذر إبلاغه, عدّ مماطلا وأمر القاضي حالاً بمنعه من السفر, وإ يقاف إصدار صكوك التوكيل منه بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الأموال وما يؤول إليها, والإفصاح عن أموال المدين القائمة وعما يرد له مستقبلا بمقدار ما يفي بالسند التنفيذي. وحجزها والتنفيذ عليها, والإفصاح عن رخص وسجلات أنشطة المدين التجارية والمهنية, وإشعار مرخص له بتسجيل المعلومات الائتمانية بواقعة عدم التنفيذ.

وللقاضي أن يتخذ إضافة إلى ما سبق بحسب الحال منع الجهات الحكومية من التعامل معه وحجز مستحقاته المالية لديها وإشعار قاضي التنفيذ بذلك, ومنع المنشآت المالية من التعامل معه بأية صفة, والأمر بالإفصاح عن أموال زوج المدين، وأولاده، ومن تشير القرائن إلى نقل الأموال إليه أو محاباته، وإذا تبين الاشتباه في وجود أدلة أو قرائن على إخفاء الأموال يحال الطلب إلى قاضي الموضوع للنظر فيه, وحبس المدين وفقا لأحكام هذا النظام .

وتواصل محاكم التنفيذ في مختلف مناطق المملكة صرامتها وحزمها في ردع المماطلين و ردّ الحقوق إلى أصحابها بالقوة الجبرية, حيثُ أعاد قضاء التنفيذ منذ العام الماضي عبر أحكام حقوقية متعثرة تخص شيكات وسندات قبض وأحكام أخرى متنوعة شملت أموالاً وعقارات ثابتة ومنقولة، أكثر من 37 مليار ريال لأصحابها بالقوة الجبرية.

3472 موقوفاً في السجون 2953 منهم مواطنون تورطوا بقضايا إرهابية وأخرى تمس الأمن الوطني

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
اضغط هنا

مفضي العنزى - الرياض
أوضحت وزارة الداخلية..فى بيان إحصائى حديث بأن عدد الموقوفين في السجون السعودية بلغ حتى يوم الجمعة الماضي..3472 مسجونًا صدرت بحقهم أحكام قضائية لتورطهم بقضايا إرهابية أو تمويل عمليات إرهابية، أو قضايا أمنية أخرى تمسّ الأمن الوطني.
وقالت الوزارة عبر الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للمباحث: إن عدد الموقوفين السعودين 2953 موقوفًا في قضايا تمسّ الأمن الوطني، بينما يبلغ عدد المصريين الموقوفين 33، يجري التحقيق مع 20 منهم، فيما تم الحكم على خمسة، ويقبع أربعة تحت رصد القضاء، ومثلهم ينتظرون الاستئناف على الأحكام التي صدرت ضدهم، فيما يقبع في السجون ذاتها ثلاثة أمريكيين، اثنان منهم رهن التحقيق والثالث ينتظر الاستئناف على الحكم الصادر ضده.
وبحسب الموقع الرسمي للتواصل مع الموقوفين، يبلغ عدد الموقوفين من..الجنسية اليمنية 183 متهمًا، وتعتبر ثانى..جنسية بعد السعوديين، في وقت يتم التحقيق فيه مع 38 موقوفًا من باكستان و 20 من تشاد و 16 فلسطينيا و 10 من البنجلاديشيين، و9 هنود و7 عراقيين، بينما يبلغ عدد الموقوفين من كل من البحرين وأفغانستان 7 من كل دولة.
فيما بلغ عدد الموقوفين من لبنان 5، ومن نيجيريا 4 ومثلهم من الصومال، واثنان من كل من روسيا ومالي والفلبين وإرتيريا وبوركينا فاسو، وموقوف واحد من كل من الإمارات والجزائر وأنجولا والكاميرون والمغرب وإندونيسيا وماليزيا وموريتانيا وعمان وقطر وكندا وليبيا وتركيا، بينما هناك ثمانية من المقبوض عليهم من مجهولي الجنسية.
وكشفت إحصائيات موقع (نافذة تواصل) الذي يقدم إحصائيات شاملة للموقوفين في سجون المباحث، والمخصص للتواصل بين الموقوفين في سجون المباحث وذويهم، أن 44 من المقبوض عليهم حديثا سعوديون، و 5..منهم من اليمنيين و4 من المصريين و3 من الهند، ومتهم واحد من كل من تشاد والأردن والولايات المتحدة الأمريكية.

طلب جديد للعفو عن 20 سجينا سعوديا في ناصرية العراق

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150209/Con20150209752117.htm

عبدالله القرني (الرياض)
كشف محامي المعتقلين السعوديين بالعراق حامد أحمد لـ«عكاظ»، عن نيته تقديم طلب عفو جديد لرئيس الجمهورية العراقية لأكثر من عشرين معتقلا سعوديا يقبعون في سجن الناصرية جنوب بغداد، موضحا أنه أشعر مستشار رئيس الجمهورية بذلك على أن يطرح الموضوع لرئيس الجمهورية تمهيدا لتقديم الطلب، مشيرا إلى أنه بصدد رفع طلب إعادة محاكمة السجناء السعوديين والذين أخذت اعترافاتهم في الفترة السابقة تحت التهديد والتعذيب ومحكوم عليهم بالإعدام وهم: عبدالله عزام، بدر عوفان، جارالله، علي حسن فاضل، مؤكد أن موضوعهم الآن لدى محكمة التميز ببغداد، فيما سيتم تقديم طلب جديد لرئيس الوزراء العراقي يتضمن نقل 64 معتقلا سعوديا من سجن الناصرية إلى سجون بغداد أو سجن سوسة شمال العراق، حيث إن سجن الناصرية يبعد عن بغداد 400 كيلو، والاتصالات مقطوعة ولا توجد شبكة اتصالات بالسجن، مبينا أن الإجراء في محاكمة سجناء الناصرية يتم بنقلهم إلى بغداد للمحاكمة وإعادتهم عقب ذلك إلى سجن الناصرية.
وأشار أن أوضاع السجناء الصحية جيدة ما عدا السجين بدر عوفان الذي يحتاج إلى طرف صناعي يتم حاليا تأمينه، مؤكدا أن هناك اتفاقية مع مكتب وزير العدل للتعاون مع مكتب المفتش العام ومكتب رئيس الوزراء بعدم التعرض أو الإساءة للسجناء السعوديين.

الشورى يناقش مقترحا بتعديل 20 مادة في نظام التقاعد

55 عاما لتقاعد الموظفة و3 آلاف ريال الحد الأدنى للمعاش

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150209/Con20150209752027.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

يناقش مجلس الشورى غدا الثلاثاء مقترحا تقدم به عدد من أعضائه - بينهم تسع سيدات - مطالبين بتعديل 20 مادة في نظام التقاعد وحذف 9، بهدف رفع الحد الأدنى من المعاش التقاعدي إلى 3 آلاف ريال على أن يراجع كل ثلاث سنوات ويعدل وفق التضخم والغلاء، على أن تدفع وزارة المالية شهريا 13% لصالح نظام التقاعد بدلا من الحصة الحالية، التي تماثل ما يستقطع شهريا من الموظف المنتفع من النظام وقدرها 9%، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية زيادة الحد الأدنى للراتب التقاعدي أو الهيئة العامة إذا تبين أنه لا يوفر المستوى اللائق من الحياة للمتقاعد أو المستحقين عنه.

كما تضمنت التعديلات إضافة فقرة لإحدى مواد النظام تنص على إحالة الموظفة للتقاعد عند بلوغها الخامسة والخمسين من العمر، وتعديل مدة الخدمة التي تحتسب في التقاعد لتستبعد منها مدد إجازة المرافقة التي تمنح لأحد الزوجين لمرافقة الزوج المبتعث أو الذي يعمل في إحدى سفارات أو قنصليات المملكة في الخارج.

كما اقترحت التعديلات استحقاق معاش عند نهاية الخدمة المحسوبة في التقاعد (25 عاما على الأقل للرجل و 23 على الأقل للمرأة)، ويضاف للمستحقين عن صاحب المعاش، ابن وبنت الابنة التي توفيت في حياة صاحب المعاش، ونصت التعديلات على (ولا يسري هذا الحكم على أولاد السعودية المتزوجة من أجنبي أو الزوجة غير السعودية أو الذين يعودون لجنسيتهم غير السعودية بسبب وفاة الزوج أو الزوجة السعوديين).

وبرروا تقديم هذه التعديلات حتى يتناسب الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية مع متطلبات الوقت الحالي وارتفاع نسبة البطالة خاصة لدى الإناث وحرمان أبناء المواطنة من حقوق والدتهم المالية، وعدم مناسبة السن المحدد لتقاعد المرأة، وطالبوا بحذف المادة التاسعة والعشرين التي تمنع الحصول على أكثر من معاش.

ويهدف التعديل إلى إعادة النظر في المعاشات لتتناسب مع تكاليف المعيشة واحتياجات أسر المتقاعدين، وترسيخ مبدأ حماية الحقوق التي نصت عليها أنظمة المملكة.

وجاءت هذه المطالب في مقترحين، الأول تعديل إحدى عشرة مادة في النظام القائم، وإضافة مادتين جديدتين وحذف ثمان أخرى، وتقدمت به ثمان من أعضاء المجلس (إلهام حسنين، ثريا عبيد، فردوس الصالح، لبنى الأنصاري، مستورة الشمري، صاحبة السمو الملكي الأميرة موضي بنت خالد بن عبدالعزيز، هدى الحليسي، ووفاء طيبة)، والمقترح الثاني لتعديل تسع مواد من نظام التقاعد المدني وحذف مادة واحدة وإضافة أخرى، وتقدم به كل من فدوى أبو مريفة وعطا السبيتي.. ولأن المشروعين يتداخلان في طبيعة مقترحاتهما بشأن تعديل 5 مواد وبعض مقترحات الحذف والإضافة، رأت لجنة الإدارة والموارد البشرية عرضه على مجلس الشورى في تقرير واحد وتوجته بتوصية تطالب بالموافقة على ملاءمة دراسته.

في حين أوصت اللجنة المالية بملاءمة دراستها للمقترحين بشكل مفصل ومن ثم العودة بتقرير شامل للمجلس.

تصعيد القضية للمحكمة ورفع 4 دعاوى

اختفاء بدل العدوى يضع موظفي مختبر الدمام في مواجهة الأمراض

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4046093

خالد سجاف - الدمام

على الرغم من أن لوائح وزارة الصحة تعطي الحق للموظفين في الأماكن الأكثر عرضة للإصابة بالأمراض المعدية من صرف بدل العدوى وبدل ندرة التخصص الا أن موظفي المختبر الاقليمي بمجمع الدمام لا يحصلون على هذا الحق، وفوجئ الموظفون بحصول زملائهم في نفس الوظيفة على هذا البدل في العديد من المناطق ويرفض مسئولو مديرية الشؤون الصحية صرف البدل مما اضطر الموظفون للجوء للقضاء.

وتم تقديم 4 دعاوى حتى الآن بعد أن رفض المسؤولون بمديرية الشؤون الصحية بالشرقية الاستجابة لمطالب الموظفين البالغ عددهم 10 موظفين وموظفات.

يقول محامي الموظفين يعقوب المطير إنه تم تقديم 4 دعاوى للمحكمة وهي تواصل نظر هذه الدعاوى، وأشار الى أن الموظفين طرقوا كافة الابواب قبل اللجوء الى المحكمة ولكن لم يتم الاستماع الى مطالبهم على الرغم من حقهم الواضح في الحصول على البند لأن طبيعة عملهم في المختبر تجعلهم اكثر عرضة للإصابة بأمراض معدية وقد يكون بعضها خطيرا، وأضاف المطير ان احدى المترافع عنهن ورد اليها رد من المحكمة بخطاب من الشؤون الصحية اقرت فيه المديرية باستحقاق بدل العدوى، ولكن الشؤون الصحية انكرت مطالبة المدعية ببدل العدوى، وتقدمنا بمطالبة لدى الجهات المختصة ممثلة في وزارة الخدمة المدنية ومن ثم قامت وزارة الخدمة المدنية بإحالة مطالبة المدعية للمديرية العامة للشؤون الصحية برقم صادر وارد، ويشير المطير الى أن بعض زملاء الموظفين يحصلون بالفعل على البدلات بينما موظفو المختبر لا يحصلون على هذا الحق، وأكد المطير أن موظفي المختبر سيواصلون المطالبة بحقوقهم التي كفلتها لوائح وزارة الصحة.

ويقول أحد الموظفين إنهم لهم الحق في الحصول على بدل طب شرعي وفقا لطبيعة عملهم في المختبر مشيرا الى أن هذا البدل يصرف لزملائهم في نفس الوظيفة بجدة والرياض، ويتساءل: هل هناك لوائح تطبق على موظفي المختبرات بجدة والرياض ولا تنطبق على موظفي المختبرات بالشرقية؟

وتضيف احدى الموظفات ان طبيعة عملها بالفعل في المختبر تجعلها عرضة للاصابة بالأمراض المعدية الخطيرة، فبدل العدوى هو بدل يصرف لمن تتطلب طبيعة عملهم التعرض للاصابة بأي مرض، وبالتالي هي مهنة ذات طبيعة خاصة، تضع الموظف في ظروف مختلفة عن زملائه في الأقسام الأخرى، وتشير الى أنهم طرقوا ابواب المسؤولين في مديرية الصحة بالشرقية عبر أكثر من شكوى، ولكن للأسف لم يصلوا الى رد واضح وصريح باستحقاقهم هذا البدل.

ويشير أحد الموظفين الى ثقته في أن تحكم المحكمة لصالحهم في هذه القضية وتؤكد حق الموظفين في صرف بدل التخصص والعدوى اسوة بزملائنا الذين يصرفونه في العديد من المناطق المختلفة، ويقول انه لا يزال يتعجب من إصرار مديرية الشؤون الصحية بالشرقية على رفض صرف البدل بدون أي مبرر أو سند قانوني أو إداري، مضيفا أنه لم يكن أمامهم سوى اللجوء للمحكمة للحصول على حقهم.

العصيمي: صرف البدل إذا توافرت الشروط

أوضح مدير العلاقات العامة والاعلام بصحة الشرقية خالد العصيمي في رده على استفسار «اليوم» حول عدم صرف بدل ندرة التخصص والعدوى لموظفي مختبر الدمام المركزي بأن جميع البدلات تصرف لجميع مستحقيها اذا تاوفرت الشروط المطلوبة، وأضاف العصيمي بقوله إن من حق أي متضرر اللجوء لأي جهة رسمية.

هاجس الأسرة السعودية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
اضغط هنا

إبراهيم محمد باداود

في السابق كان الهاجس الأول للأسرة السعودية امتلاك منزل، ولكن اليوم تغيّر هذا المطلب، وأصبح الهاجس الأول هو التمكُّن من تغطية المصروفات اليومية للأسرة، وتلاشى حلم تملك المنزل وفقد الأمل منه، وبقي الأمل معقودًا بالتمكن من أن يقوم الدخل الشهري بتغطية المصروفات اليومية، والتي نتفاجأ أنها تزيد يومًا بعد يوم، سواء على مستوى نوعية الاحتياجات، أو مستوى أسعار السلع والخدمات.

يؤكد ما سبق، ظهور بعض البيانات الرسمية المنشورة وفق مسح صادر عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، يفيد بأن متوسط دخل الأسرة السعودية بلغ نحو 13,600 ريال شهريًا، في حين أن متوسط الإنفاق الشهري يبلغ 15,300 ريال مما يعني أن الأسر السعودية تعاني من عجز في الميزانية الشهرية يصل إلى 1700 ريال تقريبًا، ووفقًا للتحليل الذي أظهرته جريدة "الاقتصادية" في عددها يوم الثلاثاء 20 يناير 2015 فقد أوضحت بأنه في الوقت الذي ارتفع فيه أسعار السلع والخدمات (التضخم أو تكاليف المعيشة) بنسبة 28.4% خلال فترة المسح (ست سنوات)، فقد تراجع دخل الأسرة السعودية بنسبة 3,4% خلال الفترة نفسها.

وخلاصة هذا المسح أنه خلال الست سنوات الماضية ارتفع إنفاقها بنسبة 16% وتراجع دخل الأسرة السعودية بنسبة 3.4%، وهذا بحد ذاته يُعد مؤشر إنذار للأسر السعودية يجب عليها أن تراعيه، وأن تعيد النظر في أسلوب إدارة الميزانية الشهرية للأسرة.

البعض يتجاهل مثل هذه الإنذارات، ويعمد إلى قاعدة (اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب)، ومع الإيمان بأن الأرزاق بيد الله، واليقين بأهمية التوكل على الله، إلا أنه من الضروري مع كل ذلك الأخذ بالأسباب، ومن الأخذ بالأسباب أن يوازن الإنسان بين مستوى دخله ومستوى إنفاقه، وأن يحرص على هذا التوازن حتى لا يقع في أزمات مادية قد يترتب عليها -لا سمح الله- العديد من المشكلات، سواء كانت أسرية أو حتى إجرامية.

إن كان مستوى إنفاقك أكبر من مستوى دخلك، فعليك إما أن تُعيد النظر في بنود هذا الإنفاق وتسعى لخفضها، أو تعمل على زيادة مستوى دخلك بعمل إضافي أو تجارة أو غيرها من القنوات الشرعية، التي تكفل لك معيشة كريمة بعيدة من الأزمات.

لا يريدون دروعكم بل حقوقهم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=25039

هايل الشمري

عندما تطالب بأمر ما ثم لا مجيب، فأنت أمام أمرين: إما الصمت والقبول بوضع "المزهرية"، فلا تبدو وكأنك سألت عن شيء، أو إعادة الطلب و"غثهم" بتكراره حتى تأتي الإجابة صاغرة!

شخصيا لا أجد أمرا يستحق أن "تنشب بحلق" مسؤول ما، أكثر من المطالبة بحقوق المتقاعدين والسعي نحو تحسين أوضاعهم.

تحدثت العام الماضي مرتين عن معاناة المتقاعدين مطالبا بتحسين أوضاعهم المعيشية، بداية من وضع حد أدنى معقول للمعاش التقاعدي، مرورا بمنحهم علاوة سنوية لمواجهة الارتفاع المطرد في تكاليف الحياة اليومية، وليس انتهاء بإعفائهم من رسوم الخدمات الحكومية. وهأنذا أعيد سرد المطالب ذاتها من جديد لعل وعسى أن تجد آذانا صاغية!

لطالما تساءلت وغيري، إن كنا معشر الموظفين بالكاد قادرين على مواكبة ارتفاع الأسعار، فكيف بالمتقاعد الذي يقل معاشه عن 3 آلاف ريال، كيف له أن يتدبر تكاليف المعيشة، هل يوجه كل ماله إلى مأكله ومشربه وملبسه هو ومن يعيلهم، أم إلى العلاج وهو في سن تحتاج إلى رعاية طبية، أم يسدد به فواتير الخدمات؟

أليس محرجا سعي غالب متقاعدينا إلى البحث عن وظيفة أخرى - أيا كانت - فور تقاعدهم لسد العجز الذي طرأ على مدخولهم الشهري بعد التقاعد، بينما يتهيأ المتقاعد في الغرب للسفر والسياحة واكتشاف العالم من جديد؟

طُرحت مطالب المتقاعدين في جمعيتهم الوطنية، وتحت قبة الشورى، وفي الندوات وحفلات التكريم، وعلى صدور الصحف، كان القاسم المشترك أنها مطالب منطقية إن لم تكن ضرورية، لكن لا تقدم يحرز على أرض الواقع!

أتحدث عن أكثر من 850 ألف مواطن ومواطنة، خدموا لسنوات طويلة في مختلف المجالات، ومن حقهم أن يعيشوا حياة كريمة دون الحاجة إلى أي كان، فأكرموهم بإعطائهم حقوقهم، لا الاكتفاء بدرع وشهادة تقدير!

اليوم السابع

انطلاق أعمال مؤتمر النساء البرلمانيات فى العالمين العربى والإفريقى بالجامعة العربية

المصدر: جريدة اليوم السابع الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
اضغط هنا

انطلقت اليوم، الأحد، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أعمال مؤتمر تعزيز العلاقات بين النساء البرلمانيات فى العالم العربى والإفريقى، وذلك تحت رعاية رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بإفريقيا والعالم العربى، وبمشاركة المستشار أول إيناس مكاوى مدير إدارة المرأة والطفل والأسرة بالجامعة العربية، وأحمد بن محمد الجروان رئيس البرلمان العربى، وعبد الواسع يوسف على الأمين العام لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة فى إفريقيا والعالم العربى، والدكتور عبد الله حسن محمود مندوب الصومال الدائم لدى الجامعة العربية، الدكتور عصام شرف، رئيس وزراء مصر الأسبق. وأكدت المستشار أول إيناس مكاوى مدير إدارة المرأة والطفل والأسرة بالجامعة العربية أن استضافة الجامعة لهذا المؤتمر يأتى فى إطار احتفالات الجامعة العربية بيوم المرأة العربى، وتفعيلا لاتفاق الشراكة الصادر عن القمة العربية الإفريقية الثالثة التى عقدت بدولة الكويت 2013 للتعاون وكذلك لتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا . وأعربت مكاوى فى كلمته الأمانة العامة أمام أعمال المؤتمر، إن أملها فى أن تتمكن المرأة المصرية من شغل نسبة كبيرة فى الانتخابات البرلمانية المرتقبة، موضحة أن النساء فى الجزائر يشغلن 31 % من مقاعد البرلمان وتونس 31،5 %. وقالت مكاوى إن المرأة فى رواندة تشغل أعلى نسبة مشاركة للمرأة فى البرلمان على مستوى العالم حيث تشغل 63 % من البرلمان الرواندى، مشددة على أهمية تعزيز العلاقات بين النساء البرلمانيات فى العالمين العربى والإفريقى. وأوضحت أن المرأة عندما تدخل البرلمان لا تهتم فقط بقضايا النساء كما يشاع بل تهتم بقضايا الوطن ومصالحه، باعتبار أن المرأة فى العالمين العربى والإفريقى يمثلان نسبة تزيد عن 50 % من تعداد السكان. ونوهت فى كلمتها بإعلان القاهرة الصادر بشأن المرأة العربية لمتابعة تنفيذ أجندة بكين لما بعد عام 2015 والذى يتضمن المبادئ العربية المشتركة لتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا ومكافحة التمييز والعنف ضد المرأة. ومن جانبه أشاد "الجروان" بالدور الهام الذى تلعبه الرابطة من أجل التعاون وتبادل القيم المشتركة الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون بين كافة البرلمانات الإفريقية والعربية بما يؤدى إلى المساهمة فى تحقيق الأمن والسلام فى إفريقيا والعالم العربى، ويساهم أيضا إيجابيا فى التنمية ومحاربة الفقر والمجاعات وتعزيز دور المرأة فى عملية التنمية الشاملة فى بلدانها. وأشار الجروان - فى كلمته أمام المؤتمر - إلى الأهمية البالغة التى يوليها البرلمان العربى للدور الذى تلعبه المرأة العربية فى البرلمانات الوطنية انطلاقا من إيمانه بأهمية المرأة فى المجتمع الذى تشكل نصفه وتصنع وتربى وتعلم نصفه الآخر، وحرصا منه على تفعيل مبادئ حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة. وأوضح أن البرلمان العربى يضم 22 دولة عربية، يمثل كل دولة منها أربعة أعضاء برلمانيين بإجمالى / 88 /عضوا – وينص نظامه الأساسى على ضرورة مراعاة تمثيل المرأة فى عضوية البرلمان فهى تشغل /13/ مقعدا تمثل نسبة /15,5/ فى المائة من عضوية البرلمان من بينها ثلث أعضاء مكتب البرلمان – الذى يمثل أعلى جهاز فى البرلمان – واحدة منهم فى منصب النائب الأول لرئيس البرلمان، إضافة إلى رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة والشباب وهى إحدى لجان البرلمان الأربعة، إضافة إلى 11 عضوات سيدات أخريات. كما أوضح أن مشاركة المرأة فى البرلمان العربى هو جزء هام من مشاركتها فى عملية التنمية السياسية فى بلدانها وممارستها لحقوقها السياسية والاجتماعية والثقافية، وهو ما ينعكس على القطاعات المعنية بالنهوض بحقوق المرأة بصفة عامة فى العالم العربى أو القارة الإفريقية. وقال إن البرلمان العربى يدعو إلى إزالة العوائق أمام حصول المرأة على نصيبها العادل فى مراكز صنع القرار بشتى الدول خاصة العربية والإفريقية، وضمان شغلها مختلف الوظائف العامة وفقا لمعيار الكفاءة دون تمييز، داعين إلى أن تتضمن الدساتير والتشريعات العربية والإفريقية النصوص التى تضمن مساندة الحقوق السياسية للمرأة. وأكد أهمية قيام البرلمان العربى والجهات المعنية بالمرأة فى إطار جامعة الدول العربية بإصدار تقرير سنوى مفصل عن أوضاع المرأة العربية، يرصد

التطور فى التشريعات الوطنية بالدول العربية ومدى التزامها بتطبيق نصوص هذه التشريعات فيما يتعلق بحقوق المرأة.. ودعا رئيس البرلمان العربى الإعلام إلى الالتزام بنقل الحقائق بمهنية وذلك لحذف الصورة الذهنية السلبية المصطنعة سواء عن المرأة العربية أو الإفريقية بصورة عامة والتى تسىء لها وتضعف وتشوه من قدراتها على المشاركة فى تحمل أعباء المجتمع على كافة الأصعدة أسوة بالرجل. وطالب رئيس البرلمان العربى بعدم إغفال الدور الكبير الذى يقع على عاتق الأسر، فالأسرة هى النواة الأولى التى يترعرع فيها الشبل وينمو ويكتسب العادات السوية أو السيئة، ويتعلم منها أنواع السلوك المتعددة حسب طبيعة التربية التى يتلقاها وحسب جو الأسرة الذى يعيش فيه، داعيا إلى ضرورة العمل على تنقية هذه الأجواء لكى لا يقع الأطفال فى شباك الجماعات المتطرفة وأفكارهم الظلامية، وذلك من خلال متابعة الأسر لأطفالهم وما يطلعون عليه خاصة فى ظل الانتشار الكبير لأجهزة التواصل الاجتماعى وإتاحتها لكافة الأعمار. كما حث الجروان الحكومات المختلفة على إنشاء برامج وخطط تعليمية تبرز أهمية دور المرأة فى المجتمع وتوعيتها بهذه الحقوق والواجبات، مما يدعم من مشاركتها فى الحياة السياسية بصورة فعالة بالترشيح أو الانتخاب، وفتح المجال امامها للمشاركة الفعالة فى الأنشطة النقابية ومنظمات المجتمع المدنى. ووجه نداء إلى جميع المنظمات العربية المعنية برعاية الطفل سواء المتصلة بها أو التابعة لجامعة الدول العربية، إلى العمل من أجل إنشاء دور رعاية للأطفال العرب الذين فقدوا ذويهم جراء الحروب والنزاعات المختلفة. ومن جانبه شدد الدكتور عبد الله حسن محمود مندوب الصومال الدائم لدى الجامعة العربية على أهمية تعزيز العلاقات العربية الإفريقية لخدمة القضايا بين الجانبين وزيادة الاستثمارات المشتركة، خاصة أن العالم العربى يمتلك الموارد المالية والجانب الإفريقى يمتلك المواد الخام اللازمة لإقامة صناعات كبيرة تخدم الجانبين. وأكد فى كلمته، أهمية أعمال المؤتمر لدعم وتعزيز العلاقات بين النساء البرلمانيات من الجانبين، لافتا إلى أنها خطوة تأخرت كثيرا وسوف تساهم فى إثراء العلاقات العربية الإفريقية. ودعا إلى ضرورة إنشاء لجنة مشتركة من الجانبين العربى والإفريقى حتى تتدارس كافة مجالات التعاون بينهم خاصة العلاقات الاقتصادية وتنمية الاستثمارات العربية هناك، مشددا على أن الغرب استفاد كثيرا من ثروات العالمين العربى والإفريقى، وآن الأوان لإنشاء مشاريع مشتركة واستغلال ثروات العالم الافريقى لخدمة الجانبين. ومن جانبه أكد عبد الواسع يوسف على الأمين العام لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة فى إفريقيا والعالم العربى"إثيوبي" أهمية المؤتمر من اجل تعزيز العلاقات بين الجانبين وتبادل الخبرات بين النساء العربيات ونظيراتهن الإفريقيات، مشيرا إلى أن نسبة مشاركة المرأة كبيرة فى العديد من البرلمانات الإفريقية . يذكر أن المؤتمر يناقش على مدى ثلاثة أيام أوراق عمل خاصة بالتقارب العربى الإفريقى، وآليات التقارب والتمكين السياسى للمرأة بين العالم العربى والافريقي،فضلا عن التمكين السياسى للمرأة الافريقية،والتمكين الاقتصادى للمرأة بالدول الإفريقية والعربية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

انضمام دول الخليج كمنظمة إقليمية إلى اتفاقية الأمم المتحدة

قانون خليجي موحد لمكافحة الفساد واسترداد الأموال

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/09/article_929524.html

أوضح لـ"الاقتصادية" مصدر خليجي، عن طرح عدد من القرارات المتعلقة بالأجهزة المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أبرزها قانون موحد لمكافحة الفساد.

وبحسب المصدر، يستمر الاجتماع التحضيري الأول للوكلاء والمساعدين والمسؤولين الذي بدا أمس بالدوحة ويختتم اليوم بمناقشة المسودة النهائية للقرارات الأولية التي سترفع للقيادات في أجهزة مكافحة الفساد الخليجي خلال اجتماع، من المتوقع أن يعقد أواخر الشهر الجاري لاعتمادها, ومن أبرز تلك القرارات قانون يضمن استرداد الأموال المحصلة من جرائم الفساد، وإنشاء قاعدة بيانات موحدة لأجهزة مكافحة الفساد الخليجي بين دول المجلس.

كما وبين لـ"الاقتصادية"، مقترح لرصد جائزة خليجية سنوية لأفضل مؤلف أو ناشر في مكافحة الفساد.

وكان الاجتماع قد بحث عددا من الموضوعات المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول المجلس ومن بينها انضمام مجلس التعاون بصفته منظمة إقليمية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومشروع تبادل الخبرات والتجارب بين هيئات وأجهزة حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول المجلس، وتوصيات ورشة العمل التي عقدت في مسقط حول (مؤشر مدركات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية)، وندوة (دور البرامج التوعوية في حماية النزاهة)، كما سيبحث الاجتماع المرئيات والمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء والأمانة العامة.
كما عمل الاجتماع على إعداد جدول أعمال الاجتماع الثاني لرؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول المجلس.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاثنين
20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م

اضغط هنا

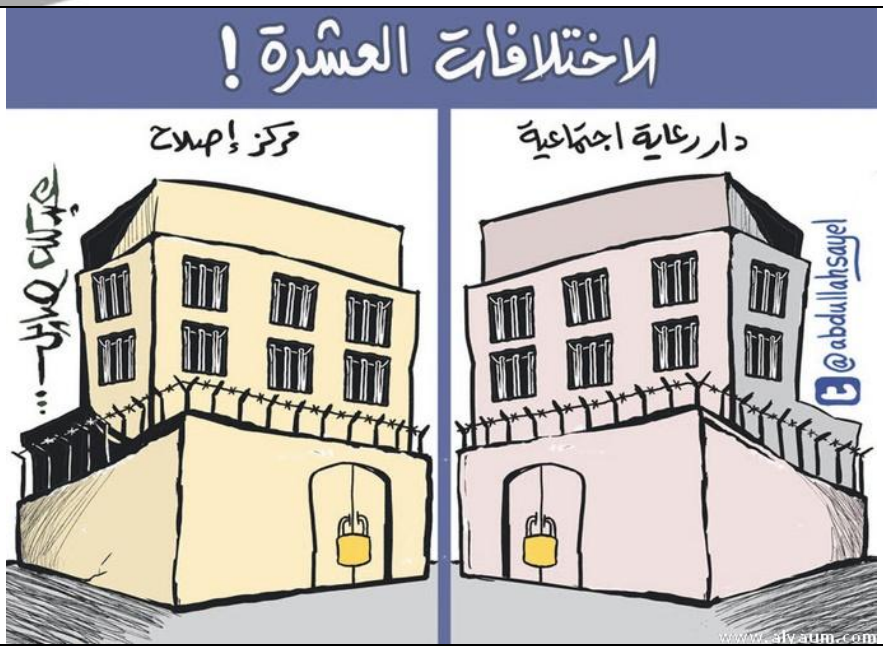

المصدر: جريدة اليوم الاثنين
20 ربيع الاخر 1436هـ - 9 فبراير 2015م

http://www.alyaum.com/article/4046104